

بيان جمهورية مصر العربية

أمام

الاجتماع الثاني للدول الأطراف لاتفاقية الذخائر العنقودية

بيروت، ١٢ - ١٦ سبتمبر ٢٠١١

السيد الرئيس،

إسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالتهنئة بمناسبة تولي سيادتكم رئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف لاتفاقية الذخائر العنقودية. إننا على ثقة في قدراتكم المتميزة على إدارة هذا الاجتماع الهام، وأود في هذه المناسبة أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي ومساندته لجهودكم الجادة لإنجاح هذا الاجتماع.

السيد الرئيس،

تعد الجمهورية اللبنانية الشقيقة من أكثر الدول تضررا من الذخائر العنقودية خلال السنوات الأخيرة. إن ما تعرضت له دولة لبنان من جراء العدوان الاسرائيلي عام ٢٠٠٦ واستخدام إسرائيل لأعداد هائلة من الذخائر العنقودية يمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي خلف على إثره مقتل وإصابة مئات المدنيين، وخسائر اقتصادية فادحة، وتلوث مساحات شاسعة من الأراضي اللبنانية بمخلفات متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان أدت إلى إعاقة جهود التنمية سيمتد أثرها لوقت طويل. وقد وثقت العديد من الجهات استخدام إسرائيل للذخائر العنقودية ضد المدنيين في لبنان وأثاره الوخيمة على اقتصادها الوطني. إن استضافة لبنان للاجتماع الثاني للدول الأطراف لاتفاقية الذخائر العنقودية تعد فرصة مناسبة لتذكير المجتمع الدولي بالمعاناة الإنسانية الجسيمة التي تمر بها لبنان ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته لمساعدة لبنان في تطهير أراضيها من الذخائر العنقودية. إن ذلك لا ينطلق فقط من الالتزامات القانونية والأخلاقية للدول، وإنما من منطلق أيضا حرص المجتمع الدولي على ضمان احترام الحقوق الأساسية للإنسان، وللحد من استمرار حصد مئات الضحايا الذين يفقدوا حياتهم أو يتعرضوا لإصابات جسيمة يتخلف عنها عاهات وإعاقات بدنية.

إن جمهورية مصر العربية تفقد متضامنة، حكومة وشعباً، مع دولة لبنان الشقيقة في جهودها للتخلص من الذخائر العنقودية وتطهير أراضيها واستعادة حقوقها المشروعة، وتؤكد مصر على ضرورة أن تتحمل إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة وتعويض الضحايا والمتضررين.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر على ضرورة أن تتحمل الدول التي قامت بإلقاء الذخائر العنقودية، أو تلك التي قامت بزرع الألغام في أراضي الغير مثلما هو الوضع بمناطق شاسعة من شمال غرب مصر، المسؤولية القانونية والأدبية في إزالة هذه المتفجرات وتعويض الضحايا والمتضررين. فلا يعقل أن تقوم دول باستخدام أسلحة كهذه، وتتسبب في أضرار بشرية واقتصادية بالغة يمتد آثارها لسنوات دون أن تتحمل مسؤولية وعواقب قرارها.

وإلى جانب ذلك، فإن هناك حاجة ملحة أن يبذل المجتمع الدولي بالتوازي جهوداً مضاعفة لتوفير الرعاية الطبية المناسبة لضحايا هذه المتفجرات وتوفير الخدمات القانونية والصحية لهم، وتأهيل المعاقين لإعادة اندماجهم في المجتمع، وتطوير برامج التأهيل الخاصة بالضحايا، وزيادة الوعي لدى المواطنين بمخاطر المتفجرات في المناطق الملوثة. ومن الضروري إجراء رصد جغرافي دقيق لمواقع المخلفات المتفجرة وتحديد الأراضي الملوثة من أجل تطهيرها عبر الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة.

السيد الرئيس،

تؤيد مصر كافة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين سواء من الذخائر العنقودية أو الألغام الأرضية. ومن هذا المنطلق، فقد

حرصنا على المشاركة بصفة مراقب في الاجتماع الثاني للدول الأطراف لاتفاقية الذخائر العنقودية. إلا أننا نؤكد على أن التفاوض على اتفاقية خارج الأمم المتحدة تسفر عن آليات قانونية ناقصة، تستثنى بعض أنواع الأسلحة دون وجه حق وتسعى بالمخالفة للقانون إلى عدم النص صراحة على المسؤولية القانونية لمن قام باستخدام الذخائر العنقودية أو زرع الألغام في أراضي الغير وتطهير هذه الأراضي، هو أمر لا نشعر بالارتياح إزاءه.

ومع ذلك، تظل مصر حريصة على دعم كل المساعي الجادة المبذولة للحد من الآثار الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، ونتطلع لاستمرار الجهود الجادة نحو تحقيق هدف مساعدة الضحايا وإزالة الألغام والمفجرات والذخائر من الدول المتضررة منها.

شكرا